

النتائج : Conclusion

إتضح من خلال الدراسة أن قضية توطین المشروعات الصناعية تتعامل وتتأثر بكثير من العلوم والمداخل المعرفية من إقتصاد وإجتمع وسياسة وعمران وجغرافيا وبيئة وغيرها ... كما تبين اختلاف تأثير العوامل والظروف الدولية بين دولة وأخرى وكذا تغير أهمية وترتيب هذه العوامل بمرور الزمن ، وثبت أن قرار توطین المشروعات الصناعية هو قرار مكانى متعدد المعايير كالتالى :

- أوضحت الدراسة كيف كان للاستعمار تأثير ايجابى على التوطن الصناعى فى دول معينة مثل تايوان وكوريا الجنوبية - الاستعمار اليابانى - حيث ساهم فى تهيئة المجتمعات الزراعية فى هذه الدول لاستقبال عصر الصناعة بما أستحدثه من نظم ادارية وتنظيمه وتطويره لطرق الزراعة واساليبها لاستنباط محاصيل جديدة ، وعلى العكس من ذلك كان للاستعمار الانجليزى لمصر دور سلبى حيث ساهم فى وأد الصناعة المصرية الناهضة التى اقامها محمد على .
- كما وضح تأثير النظام السائد فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية - الحرب الباردة - والذى نتج عنه تقسيم العالم الى كتلتين متناحرتين احدهما رأسمالية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية ، والاخرى اشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتى ، وما نتج عن هذا التقسيم من نجاح دول معينة مثل النمرور الاسيوية فى الحصول على الدعم التكنولوجى والمساعدات المالية والفنية من الولايات المتحدة الامريكية وفتحت امام صادراتها الاسواق الغربية مما ساعدها كثيرا على احداث طفرة صناعية واقتصادية لكى تصبح نموذجا تنموياً للدول النامية يناوئ النموذج الاشتراكى .
- أصبح التقدم التكنولوجى عاملاً حاسماً فى توطین الصناعة على المستوى الدولى بحيث يتم توطین الصناعات منخفضة التكنولوجية قليلة العائد فى البلاد النامية لتمتعها بميزات نسبية من حيث رخص العمالة وضعف النقابات والتنظيمات العمالية ، بينما الصناعات التى تتمتع بميزات تنافسية عالية وهى فى ذات الوقت مرتفعة العائد فيتم توطینها فى الدول الصناعية المتقدمة ، وأحدث هذا تصنيفات جديدة للصناعة من حيث التكنولوجيا فاصح هناك صناعة منخفضة التكنولوجيا قليلة العائد وصناعات متوسطة التكنولوجيا متوسطة العائد وصناعات

مرتفعة أو فائقة التكنولوجيا مرتفعة العائد . وتراجعت التصنيفات السابقة كالصناعات الصغيرة و المتوسطة والكبيرة .

- أثبتت التجربة التايوانية إمكانية قيام التصنيع في ظل ندرة الموارد الطبيعية بشرط توافر البيئة المؤسسية المناسبة ، حيث تم إنشاء مناطق إقتصادية تم فيها منح الكثير من الإعفاءات الجمركية والضريبية مما ساهم في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، بالإضافة إلى توافر العمالة الماهرة والرخيصة ، ووجود طبقة من رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال الذين فروا إليها من الصين هرباً من الحكم الشيوعي والذين ساهموا بدور كبير في نهضتها الصناعية ، بالإضافة الى توافر البنية الأساسية اللازمة حيث تلاحظ الارتباط الشديد بين مواقع الصناعة وخطوط السكك الحديدية وشبكة الطرق الإقليمية والقرب من الموانئ والمطارات ، مع الإهتمام بالبحث العلمي والتطوير R&D .
- أثبتت تجربة تايوان إمكانية تحقيق التنمية مع المساواة والعدالة في توزيع الدخل عن طريق نشر الصناعة في المدن الصغيرة والريف .
- أثبتت تجربة هونج كونج إمكانية قيام تنمية صناعية بدون توافر الموارد الطبيعية وبدون وجود هيكل إجتماعي متزن حيث أن أغلبية سكان الجزيرة في مرحلة الإقلاع كانوا من العمال أو رجال الأعمال ولم يوجد بها طبقة متوسطة ، وبدون وجود مياه للشرب أو غذاء حيث يتم إستيرادهما من الصين ، ولكن بشرط توافر الموقع الإستراتيجي على طرق التجارة العالمية ووجود طبقة من رجال الاعمال وتسهيلات ليبرالية مفرطة وخضوع تام لآليات السوق وتوافر خدمات مالية ومصرفية بأعلى كفاءة ممكنة والتساهل الشديد بالنسبة للآثار البيئية الضارة للصناعة .
- أثبتت تجربة سنغافورة إمكانية توطين المشروعات الصناعية والأنشطة الإقتصادية في مواقع لا يتوافر بها موارد طبيعية أو بشرية حيث أن معظم سكان الجزيرة من المهاجرين من الدول المجاورة – خاصة ماليزيا – ولكن بشرط توافر الموقع الإستراتيجي ووجود خدمات موانئ – بحرية وجوية – بأعلى كفاءة ممكنة ، والإعتماد على التعليم المستورد حيث لا يوجد بسنغافورة تعليم إلزامي – ومع ذلك فإن نسبة الأمية لا تتعدى 6 % من عدد السكان – ويوجد بها جامعة واحدة جميع كلياتها فروع لجامعات بريطانية .
- أثبتت تجربة كوريا الجنوبية إمكانية توطين المشروعات الصناعية في ظل ندرة الموارد الطبيعية ، بشرط التخطيط المركزي الجيد وإرتباط الخطط الخمسية بالمشروعات الصناعية

للقطاع الخاص الذى يشترك مع الحكومة فى وضع وتنفيذ الخطط وفى ظل عمالة مجندة وشبه عسكرية ، وإتباع سياسة التركيز الصناعى فى المراكز الحضرية كالعاصمة سيول والمحاور الصناعية الرئيسية كمحور سيول / بوسان ، وإتباع سياسة أقطاب النمو ، وبنية أساسية متكاملة من الطرق الإقليمية وشبكات السكك الحديدية والموانئ والمطارات ، ووجود نظام تعليمى أمريكى مرتفع المستوى ، مع الإهتمام الشديد بالبحث العلمى والتطوير .

- أوضحت تجارب التوطن الصناعى بدول النمرور الأسيوية ضرورة التوافق مع الأوضاع والظرف الدولية ومحاولة الإستفادة منها قدر الإمكان من خلال ربط العناقيد الصناعية المحلية بالصناعة و الأسواق العالمية من خلال نشر ثقافة التصدير .
- أثبتت تجربة التوطن الصناعى فى المملكة العربية السعودية من خلال المجمعات الصناعية فى الجبيل وينبع إمكانية إقامة مجمعات صناعية تعتمد على البتروكيماويات فى المناطق الساحلية المواجه لها فى مصر بمحافظة البحر الاحمر وخاصة التى يتوافر بها البترول مثل رأس غارب ورأس شقير وجمسة وجبل الزيت وغيرها .
- أثبتت التجربة الدانمركية – مدينة كالدنبروج – إمكانية توطین مشروعات صناعية تتشارك فى المكاسب بينها وبين المجتمع المحلى فى دورة مغلقة تتعدم فيها المخلفات مما يحافظ على البيئة الطبيعية ويعمل على تجديدها محققا التنمية المستدامة التى توفر التنمية للجبل الحالى وتحافظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة .
- أكدت تجربة المنطقة الصناعية بمنطقة Cape Charles بولاية فرجينيا الأمريكية إمكانية توطین المشروعات الصناعية فى المناطق السياحية الساحلية والأثرية فى تكامل بينهما وبين المجتمع المحلى .
- أثبتت التجارب الصناعية البيئية فى الصين الشيوعية إمكانية قيام شبكة من الشركات فى الدول النامية وبدعم فنى من جامعات أهلية على غرار ما يتم فى أمريكا وأوربا مما يوجد توجه للتوطن الصناعى يعتمد أكثر على التطور الفنى والتقنى بعيداً عن الأيدولوجيات والأنظمة السياسية المختلفة .
- أثبت مشروع وادى السيليكون – عنقود التكنولوجيا الأول فى العالم – بجنوب كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية ، والذى يضم حوالى مليون إنسان تبلغ نسبة العذاب بينهم حوالى ٤٠ % وتلثمهم أجانب من حيث المولد ، إمكانية إقامة مشروعات تعتمد على التكنولوجيا الفائقة فى مناطق بعيدة عن المراكز الحضرية الضخمة عن طريق إستقدام عمالة متميزة من

خارج الإقليم أو من خارج الدولة ككل ، وهو ما يعتبر إعادة تشكيل للخصائص الإجتماعية للمكان .

- تثبت تجربة فنلندا إمكانية التحول من بلد زراعى فقير الى بلد صناعى حيث تمثل تجربة فنلندا تجسيدا لكيفية تغيير الهيكل الصناعى من صناعات أولية تعتمد على الخامات الزراعية مثل الأخشاب والورق وهى صناعات قليلة العائد ومنقلبة الأسعار إلى صناعات تكنولوجية مرتفعة العائد .
- تثبت تجربة أيرلندا إمكانية التحول من دولة ممزقة تعانى من التطرف والحرب الأهلية إلى دولة مستقرة تنتج وتصنع ثلث الحاسبات المباعة فى أوربا ، عن طريق الإنضمام الفعال لتكتل الإتحاد الأوروبى مع تحقيق مستويات عالية فى التعليم مع التركيز على المهارات الفنية المناسبة وعلى البحث والتطوير الفعال .
- تثبت تجربة إسرائيل أنه يجب علينا أن نضاعف جهودنا للحاق بقطار الصناعات التكنولوجية الذى إنطلق فيها منذ بداية التسعينات .
- أثبتت التجربة التونسية إمكانية تحقيق توطين للمشروعات الصناعية وجذب الإستثمارات الأجنبية إلى الدول العربية بشرط توفير البيئة المؤسساتية اللازمة ، وتحقيق الإستقرار السياسى والإجتماعى ، و الحد من البيروقراطية والإهتمام بالتعليم .

والتجارب السابقة فى مجموعها تثبت تراجع تأثير الخصائص الطبيعية للمكان على التوطن الصناعى حيث تركزت الصناعة فى بداية الثورة الصناعية فى كلاً من أوربا والولايات المتحدة الامريكية فى مناطق معينة بالقرب من مناجم الحديد والفحم ومصادر الطاقة المختلفة ، ثم اتجهت المشروعات الصناعية فى النصف الثانى من القرن الماضى للتوطن فى المواقع التى يتوافر بها البنية الاساسية مثل : شبكات السكك الحديدية و الموانئ والمطارات ومحطات الطاقة وغيرها ، ومع ازدياد التقدم التكنولوجى فى نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين قفزت الخصائص الإقتصادية والإجتماعية للمكان مثل : العلاقة بين البائع والمورد وسهولة الوصول للأسواق ومستوى تعليم ومهارات وحجم القوى العاملة والقرب من مراكز البحث العلمى والتطوير والجامعات لتحتل مكان الصدارة بالنسبة للعوامل المؤثرة على التوطن الصناعى .

- إستحدثت الدراسة **منهجية نظرية وتطبيقية** جديدة للتعامل مع موضوع التوطن الصناعي تتبنى فكراً جديداً هو نتاج التفاعل مع الظروف والأوضاع العالمية الجديدة (العولمة) ، مع تطور نوعى لنظريات التوطن الصناعي السابقة مثل نظريات التكتل (Agglomeration) التى صاحبت ظهور المجمعات الصناعية (Industrial Complex) ، ونظرية أقطاب ومحاور النمو (Axes of Growth) وتفاعلات هذه العوامل مع ثورة الاتصالات والعلوم البيئية ، مما أوجد نظرية جديدة للتوطن الصناعي يمكن تسميتها بنظرية **المواقع التنافسية** للصناعة : **Competitiveness Industrial Locations Theory** وتقوم أركان هذه النظرية من خلال التأكيد على عدة مفاهيم أهمها :

- مفهوم التنافسية: **competitiveness**

حيث أن أهم ما يميز النشاطات الصناعية فى الوقت الحاضر هو وقوعها تحت هاجس التنافس على الصعيد العالمى ؛ فالحوازر التقليدية لانسياب السلع والخدمات من ضرائب جمركية وحصص كمية أخذة بالتلاشى ، مع زيادة التركيز على الحواجز التقنية المتعلقة بمعايير الجودة والبيئة ، مما أدى الى بروز منافسين جدد على درجة عالية من المهارة والقوة . ويمثل النظام الاقتصادى العالمى الجديد ، المتمثل في تحرير قيود التجارة العالمية ، تحدياً كبيراً وخطراً محتملاً لدول العالم وبخاصة الدول النامية ، إلا أن هذا النظام فى الوقت ذاته يشكل فرصة لهذه البلدان إذا تمكنت من التعامل مع ألياته والإستفاده منه فأهمية التنافسية تكمن فى تعظيم الإستفادة ما أمكن من المميزات التى يوفرها الاقتصاد العالمى ، والتقليل من سلبياته .

ويشير تقرير التنافسية العالمى إلى أن الدول الصغيرة أكثر قدرة على الإستفادة من مفهوم التنافسية من الدول الكبيرة ، حيث تعطى التنافسية الشركات فى الدول الصغيرة فرصة للخروج من محدودية السوق الصغير إلى رحابة السوق العالمى ، وسواء اتفقنا مع هذا القول أم لا ، فإنه لابد فى نهاية المطاف من مواجهة هذا النظام والتعامل معه بصفته إحدى حتميات القرن الواحد والعشرين . وبالتالي فإن قدرة دولة ما على رفع مستوى معيشة أفرادها يرتبط بشكل كبير بنجاح منتجات هذه الدولة فى اقتحام الأسواق الدولية من خلال التصدير أو الإستثمار الأجنبى المباشر .

- عرضت الدراسة **سياسة جديدة** للتوطن للصناعات تعتمد على التنمية الصناعية التي تحافظ على البيئة وتصون الموارد الطبيعية من التدهور أو النفاذ من خلال إتباع سياسات تنموية بيئية وأيضا تكامل المخرجات والمدخلات الصناعية فى عناقيد مغلقة عديمة المخلفات مثل :

١. التنمية الصناعية – البيئة **Eco- Industrial Development** وهو وصف لنظام صناعى تكون فيه المخلفات الناتجة عن صناعة أو نشاط ما هى المواد الخام لصناعة أو نشاط آخر وذلك فى دائرة مغلقة تكاد تتعدم فيها المخلفات .

٢. العناقيد الصناعية : **Industrial Cluster** والتعريف الأساسى لها هو :
" أما عبارة تركيز جغرافى للصناعات يؤدى الى تحقيق مكاسب من خلال الموقع المشترك " .

- عرضت الدراسة **إستراتيجية جديدة** للتعامل مع التوطن الصناعى على المستوى الإقليمى كترجمة فعلية للنظرية السابقة تتجسد فى نموذج المخطط الإقليمى متعدد المراكز :
Polycentric Regional pattern – وذلك من خلال تطوير العلاقات الأفقية والرأسية بين المراكز الحضرية الرئيسية بالأقليم لدعم التنمية الإقليمية " الشبكية " – **Networked Cities** أو **City Clusters** .

وأهم المنافع التى يرمى تحقيقها عن طريق إستخدام هذه الإستراتيجية ما يلى :

١. تجميع وصهر الموارد الطبيعية والفيزيكية للمراكز الحضرية المختلفة ومن خلال تحقيق التكامل المؤسسى بين إدارات ومجتمعات هذه المراكز الحضرية بحيث يسهل تقسيم الخدمات والتسهيلات والوصول إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية المرجوة مع تجنب الوصول إلى مرحلة الحجم الحرج " critical mass " .
٢. تحقيق التنمية المتوازنة عن طريق استغلال الفرص المتاحة لتوطين المشروعات والخدمات من خلال تحقيق أكبر عائد اقتصادى على الأقليم ككل .
٣. إستغلال التنوع الكبير فى الخصائص المكانية لإنجاز أكبر قدر من المشروعات مع الحفاظ على البيئة والعمل على الإرتقاء بها .

٤. طورت الدراسة أسلوب جديد لإستكشاف الأنشطة الرائدة بالوحدات الإقتصادية " مدينة ، محافظة ، إقليم " هو أسلوب معامل التوطن : **location quotient** حيث من الناحية المثالية فإنه لتحديد الأنشطة الرائدة بإقليم ما فإن المفترض تحديد حجم صادرات هذا الإقليم من البضائع والخدمات إلى خارج حدوده ، ولكن فى الغالب فإن هذه البيانات تكون غير محددة لذا يستعاض عنها بقيمة معامل التوطن الذى يميز الصناعات التى تستخدم عدد عمال أكثر عن معدل العمالة على المستوى القومى ، حيث أنه من الناحية النظرية فإن استخدام عدد أكبر من العمال يدل على كمية أكبر من العمل والإنتاج فى صناعة ما عن الأقاليم الأخرى بالدولة وعن طريق حساب معدلات الاستهلاك من هذا المنتج بالنسبة لتعداد السكان بالإقليم فإنه يتم حساب الفارق كمنتجات يصدرها الإقليم خارج مساحته . وكذا يمكن مقارنة نسبة هذا المعامل بنظيره على المستوى القومى فإذا كانت نسبة العمالة فى هذا القطاع على المستوى القومى تساوى ٠.١ وكانت نسبته فى الإقليم تساوى ٠.٣ فإن هذا يعنى أن هذه الصناعة تعادل ثلاث مرات المعدل القومى أى أنها تتركز فى هذا الإقليم وهذا يدل على القوة التصديرية لهذا الإقليم بالنسبة لهذه الصناعة .

٥. أوضحت الدراسة أن الاستعمار أثر سلبياً بدرجة كبيرة على التوطن الصناعى فى مصر حيث حطم الإستعمار صناعاتها المحلية و أفقدها الكثير من طرق المعرفة وأدى الى تخلف نظمها الإدارية وفقدانها تنظيمها الصناعى ، حيث صفيت المنظمات المهنية وطوائف الحرفيين ولم تتكون طبقات بديلة من المنتجين الصناعيين ففقدت مصر أصول الصنعة التي كان يتقنها الحرفيين دون أن تظهر أصول جديدة كما حدث بالنسبة للدول الصناعية.

٦. بينت الدراسة عدم قدرة مصر على تفعيل دورها فى التكتلات الإقليمية المحيطة بها كالدول العربية أو الشرق الأوسط أو الإتحاد الأفريقى أو الإتحاد الاوروبى ، ويجرى حالياً محاولة ربط إقتصاد منطقة الشرق الأوسط مباشرة مع الإقتصاد الأمريكى من خلال إنشاء منطقة للتجارة الحرة لزيادة صادرات أمريكا الى الوطن العربى ، وهذا بالتاكيد ليس فى صالح التوطن الصناعى فى مصر .

٧. بينت الدراسة أن مصر لم تسطع حتى الآن إستثمار موقعها الإستراتيجى الفريد فى قلب العالم القديم وقلب منطقة الشرق الأوسط وأنه يقع بها أهم ممر مائى فى العالم – قناة السويس – ونقطة الإتصال بين آسيا وأفريقيا أوربا ؛ فى دعم التوطن الصناعى بها .
٨. بينت الدراسة أن مصر تعاني من خلل واضح فى توزيع الأنشطة الإجتماعية والإقتصادية على الحيز الجغرافى ولا يتعدى الحيز المعمور نسبة ٥ % من إجمالى مساحة البلاد .
٩. يوجد بالحيز الجغرافى المصرى مساحات ساشعة لا تزال أراضى بكر لم يتم إكتشاف الثروات الطبيعية بها أو تقييمها إقتصادياً بشكل دقيق خاصة فى الصحراء الشرقية والغربية . كما يوجد بها العديد من الوديان الصالحة للزراعة فى جنوب شرق البلاد مثل وادى العلاقى ، ولا تزال كميات الأسماك التى تنتجها مصر أقل بكثير من الموارد المتاحة لصيد الأسماك على سواحل البحرين الأحمر والمتوسط وبحيرة ناصر وهو ما يؤثر سلبياً على التوطن الصناعى فى مصر .
١٠. تعاني المدن الحضرية فى مصر وبخاصة القاهرة والأسكندرية من إرتفاع نسبة الملوثات فى الماء والهواء والتربة .
١١. لا تزال مصر فى حاجة إلى تدعيم البنية الأساسية لزيادة الربط بين المراكز العمرانية على إمتداد وادى النيل والمراكز الحضرية على سواحل البحرين الأحمر والمتوسط .
١٢. لا يزال معدل النمو السكانى فى مصر مرتفع ، بالإضافة إلى إرتفاع معدل الإعاللة بسبب الهرم السكانى الذى يصل فيه عدد السكان تحت ١٥ عام إلى حوالى النصف ، وتشير الإحصائيات والمؤشرات إلى تدهور فى مستوى الخدمة الصحية والتعليمية .
١٣. لاتزال البيئة المؤسساتية والتشريعية فى مصر لا تساعد على تهيئة المناخ المناسب للتوطن الصناعى .
١٤. أوضحت الدراسة أن العناقيد الصناعية المصرية لا زالت بدائية وتفتقد إلى العلاقات الأفقية و أنها متوسطة المكون التكنولوجى لعدم ترابطها مع المؤسسات العلمية والبحثية.
١٥. أوضحت الدراسة الأهمية الإستراتيجية للتنمية الإقتصادية / الإجتماعية لإقليم جنوب الصعيد وضعف التوطن الصناعى به فى الوقت الراهن .

١٦. بينت الدراسة توافر الكثير من الموارد الطبيعية والبشرية والفيزيائية بالإقليم إلا أنها أوضحت عدم إستغلال هذه المقومات مثل : الموارد المائية – مياه نهر النيل والخزانات الجوفية ومياه العيون والآبار ومياه السيول – الموارد الأرضية وتتمثل في إمكانيات غير محدودة من مساحات الأراضى الصالحة لإمتداد أنشطة الصناعة والعمران فى اتجاه الشرق ناحية موانئ البحر الأحمر . الموارد المعدنية وتشمل النحاس والحديد والمنجنيز والتلك والفوسفات والذهب بخلاف كميات هائلة من خامات ومواد البناء والرخام والجرانيت وأحجار الزينة. الموارد الزراعية مثل القصب والقطن والبصل وأنواع من الخضراوات والفاكهة . والثروات الحيوانية كالأغنام والماشية والماعز والجمال ، والأسماك من بحيرة ناصر وسواحل البحر الأحمر . وتوافر مصادر الطاقة الكهربائية بالإضافة إلى أنواع الطاقة المتجددة كالتحلية الشمسية وطاقة الرياح والبتترول ، و توافر محاور ربط طولية من خلال الطريق الإقليمى شرق وغرب النيل وخطوط السكك الحديدية ، والمحاور العرضية مع موانئ البحر الأحمر ومناطق الاستصلاح الجديدة جنوب وغرب الوادى ، وجود عدة مطارات بالإقليم – الأقصر وأسوان والغردقة ومرسى علم وأبو سمبل . وجود العديد من الموانئ على البحر الأحمر، وفرة الموارد البشرية وهى العنصر الأساسى لعمليات التنمية .

١٧. بينت الدراسة وجود بعض العقبات التى تعوق عملية التوطن الصناعى بالإقليم أهمها : ضعف الهياكل العمرانية وعدم كفاية شبكات التغذية بالمياه والصرف الصحى و ضعف الاتصالات و ارتفاع معدلات النمو السكانى ، و انخفاض نسبة التحضرو انخفاض نسبة قوة العمل بسبب الهرم السكانى الشاب وإحجام النساء عن العمل ، وارتفاع نسبة الأمية، وزيادة نسب التسرب من التعليم ، وانخفاض مؤشرات الخدمة الصحية بالإضافة الى اعتماد الإقليم على الأنشطة الزراعية والصيد و ضهور النشاط الصناعى .

● التوصيات النهائية للبحث :

- على المستوى القومى :
- ضرورة أن تحقق الاستراتيجية الموضوعية للتوطن الصناعى التوافق مع النظام العالمى القائم مع المحافظة إلى أقصى حد ممكن على الإستقلال السياسى والإقتصادى .

- ضرورة تفعيل دور مصر فى التكتلات الإقتصادية حيث أصبح لها الدور المؤثر فى تبادل المنتجات الصناعية وبالتالى التوطن الصناعى على المستوى القومى وإنعكاس ذلك على المستوى الإقليمى .
- الإهتمام برفع المكون التكنولوجى فى المنتجات المصرية وزيادة درجة تنافسيتها لتحقيق المنافسة على أسعار مرتفعة ؛ من خلال الإرتقاء بالتعليم والبحث العلمى وربطهما بالتوطن الصناعى .
- الإرتقاء بشبكات البنية الأساسية – الموانىء والمطارات – والمرافق وتنويع وإستحداث مصادر للطاقة والمياه .
- إستخدام سياسة التنمية الشبكية ومناهج التحليل العنقودية لاستكمال الهيكل الصناعى المصرى فنياً ومكانياً مما يؤدى الى رفع درجة تنافسية المنتجات المصرية .
- إستحداث وتطوير برامج لحساب المدخلات والمخرجات بالنسبة للوحدات الإقتصادية المكانية ، ولإستخدامها فى تحديد الصناعات والانشطة القاندة فى الإقليم من خلال إستخدام أسلوب معامل التوطن .
- الإهتمام بالبحث العلمى والتطوير R&D .

– على المستوى الإقليمى :

- دعم محاور الإتصال العرضية بين موانىء البحر الأحمر والمدن الواقعة على نهر النيل، ويقترح إزدواج خط السكك الحديدية قنا / سفاجا وتحريك الكتلة السكانية فى إتجاه الصحراء بعيداً عن الأراضى الزراعية .
- إستغلال وتنمير الموقع الاستراتيجى للإقليم على خطوط التجارة العالمية فى توطين الصناعات التى تعتمد على الخامات المستوردة فى مناطق صناعية / تجارية بجوار الموانىء المصرية على البحر الأحمر وتصنيعها وإعادة تصديرها مما يقلل من نفقات النقل .
- إعادة تشكيل الخصائص الإجتماعية والإقتصادية للوحدات المكانية بالإقليم من خلال توطين الصناعات فائقة التكنولوجية بالإقليم مما يؤدى إلى إعادة التوازن الديموغرافى المفقود .
- إستخدام تكنولوجيات صناعية متوافقة مع البيئة الطبيعية مما يقلل التلوث ويحافظ على البيئة والموارد الطبيعية .